التنمية الاجتماعية في العراق

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية–جامعة الموصل

مستخلص البحث

ينعكس الأمر على العراق باعتباره أحد الدول النامية، فغياب التنمية الاجتماعية في العراق يشكل أحد الملامح الأساسية في العراق، وذلك على الرغم من أن العراق يمتلك من الثروات ما تؤهله إلى أن يحقق تنمية اقتصادية ينجم عنها بالمحصلة تطور وتنمية على الصعيد الاجتماعي، ولعل من أبرز سمات غياب التنمية الاجتماعية في العراق ضعف مستوى التعليم، ضعف المستوى الصحي للمواطن العراقي فضلا عن نقص كبير في عدد المساكن الملائمة وغيرها من المستلزمات الأساسية للحياة بحيث أصبح المواطن العراقي يعاني بشكل كبير من أبسط مستلزمات الحياة، وبما أن العراق مقبل على تغير كبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية فإن من الأولويات الأساسية التي يجب أن يتم الاهتمام بها من قبل أي حكومة عراقية قادمة هو العمل على تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية تعيد التوازن لحياة المواطن العراقي.

مقدمة

التنمية ما هي إلا عملية تغيير حضاري، وهذا التغيير الحضاري بالغ الصعوبة والتعقيد، ولذلك فالتنمية تتطلب تبديلا اجتماعيا للواقع التاريخي الذي يعيشه المجتمع المتخلف، من حيث أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، فضلاً عن تغيير الاتساق الفكرية والقيمية التي تعوق التحديث والتقدم، ويلازمها في ذلك أساليب محددة ومسالك لتحقيق هذا التغير المنشود.

إن جوهر التنمية الاجتماعية هو العنصر الإنساني حيث يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية للنهوض به وزيادة معدل الرفاهية لأفراد المجتمع والاهتمام بخلق الثقة في فاعلية برامج التنمية التي تنحصر في مجموعات ثلاث هي:

أ- مجموعة الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بالمجتمع والتي تشخص حياة هذا المجتمع ونظامه الإنتاجي سواء الزراعي أو الصناعي أو غير ذلك.

ب- مجموعة الخدمات التدعيمية التي تعمل على الإعداد للمستقبل مثل الخدمات التعليمية والصحية وغير ذلك.

ج- مجموعة خدمات البنى التحتية العامة للتنمية التي تعد الهياكل الأساسية للمشروعات مثل السكك الحديدية والطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.. إلخ التي تعتمد عليها المشروعات المقترحة للتنمية.

وهذه المجموعات الثلاث تعمل ككل متكامل ولا يمكن أن تتم عملية التنمية من خلال وجود إحداها من دون الأخرى، ولذلك فإنه لا يمكن القول بأهمية إحداها عن الأخرى، كما أن تعثر إحدى هذه المجموعات إنما يعني تعثر جهود التنمية الاجتماعية ومن ثم ظهور قصور في الوظائف المنوط بالتنمية تحقيقها سواء المباشرة على الفرد وسلوكه أو على المجتمع بأكمله وترتكز تلك الوظائف في الآتي:

١- تزويد الفرد بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم ومراكز التدريب التي تعد مصادر القوى العاملة المنتجة في البلاد.

٢- تزويد المواطنين بكل ما يعنيهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع بما يمكنهم من مسايرة ركب التقدم الحضاري.

٣- رفع مستوى الأفراد عن طريق الخدمات الثقافية والإعلامية بكل ما يساعدهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية وكذلك تفادي عوامل التخلف الثقافي التي تعوق عملية البرامج التقدمية.
٤- تخليص الأفراد من الشوائب الفكرية والأفكار البائدة والعادات والتقاليد البالية الموروثة التي تعيقهم عن التقدم والعمل على رفع مستواهم.
٥- صقل شخصية الفرد التي هي جزء من شخصية المجتمع وذلك في إطار القيم الدينية والفكرية.
٦- توفير خدمات الأمن والعدالة والدفاع وذلك لتحقيق حياة الاستقرار والطمأنينة والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

مشكلة البحث

ليس من شك أن الفرق شاسع بين دخل الفرد في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، وهذا الفرق لا يقف عند حد معين بل يزداد اتساعا نتيجة ازدياد معدل نمو الدخل القومي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية وهذا ينعكس بطبيعة الحال على مستوى دخل الفرد وعلى مستوى معيشته...إلخ، ولذلك تحاول الدول النامية ساعية نحو اللحاق بالدول المتقدمة رغم كل التحديات التي تواجهها في سبيل ذلك في إطار من التخطيط السليم لاستخدام مواردها المادية والبشرية أعظم استخدام ولهذا كان التغيير الاجتماعي والحضاري ضروريا في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولعل من أهم أهداف التغيير الاجتماعي في الدول النامية ما يأتي:-

١- زيادة المتوسط الحقيقي لدخول الأفراد.
٢- توفير العمل المثمر لكل مواطن.
٣- توفير الخدمات المختلفة للمواطنين.
٤- تبني سياسة سكانية مناسبة ومتوازنة مع معدل نمو الدخل القومي.

٥- الاهتمام بتركيب المجتمع وتنظيماته المختلفة بما يضمن تنمية الجهاز الاجتماعي بالكامل.

وهذا يعني أن التغير الاجتماعي هو عملية تحول من التخلف الاجتماعي والحضاري إلى التقدم الاجتماعي ولذلك فهو يتصل بالإنسان ككائن اجتماعي لأنه المعني بهذا التغيير، ويسعى الى معرفة ما يأتي:

١. واقع التنمية الاجتماعية في العراق.
٢. مسارات التنمية الاجتماعية.
٣. تحديد ابرز مجالات التنمية الاجتماعية وعناصرها.
٤. تحديد أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه التنمية الاجتماعية.

أهمية البحث

الواقع أن الإنسان هو حجر الزاوية في أية عملية تنمية، فهو الذي يدفع بعمله النمو إلى حيث يريد المجتمع في ضوء إمكانياته وموارده المتاحة، ولهذا فهو يعد أساس مهم ورأسمال مهم في عملية التنمية، وإذا ما أحيط الإنسان بالعناية المكانية والتدريب المثمر واكتملت له مقومات الصحة والعلم أمكنه أن يصنع الحضارة والقيام بالتغير لتحقيق التقدم المنشود.

وقد اجمع اغلب المفكرين الاجتماعيين على الإنسان باعتباره أساس التغيير، وعلى تحقيق التنمية الاجتماعية إلا إنهم اختلفوا في تحديد مفهومها، فهي عند المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تعني تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بايولوجي ونفسي واجتماعي، وهي عند المعنيين بالعولمة السياسية والاقتصادية تعني الوصول بالإنسان إلى حد أوفى لمستوى المعيشة لاينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة إلى أقصى حد مستطاع ونجدها لدى المصلحين الاجتماعيين تعني توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم

والعمل المناسب لقدرات الإنسان وللدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح المجدي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، في حين نجد أن التنمية الاجتماعية لدى رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض.

هدف البحث

الهدف من البحث هو بيان انه وراء تصنيف المطالب الاقتصادية والاجتماعية حقوقاً، وتقديم تصور لتوعية حياة الإنسان كما يجب أن تكون في عالم المستقبل وتوجيه أعمال وسياسات الحكومات لتحسين معيشة الشعوب المختلفة، ويهدف أيضاً الى بيان إن الأشياء المرغوبة شيء والحقوق بالمعنى الدقيق شيء آخر. ولكن هذا التحليل لايمنع بأي حال من الأحوال أن تتحول المطالب المشروعة لشعوب بعض الدول الى حقوق معترف بها.

الهدف من التنمية الاجتماعية

لو نظرنا إلى هدف التنمية الاجتماعية فنجد أنه ينقسم إلى قسمين أساسين القسم الأول وهو الهدف التكنولوجي ويتضمن إعداد القوة البشرية اللازمة لاحتياجات التنمية على مختلف مستويات المهارة والتخصيص، فالعنصر البشري من أهم عوامل التنمية لأن من بين وظائفه الأساسية تطوير وتنظيم وتشغيل كل عوامل الإنتاج كما أنه مصدر المهارات الحرفية والإدارية من رجال الأعمال والمدراء والمنظمين والسياسين والمهنيين.

أما القسم الثاني وهو الهدف الأيديولوجي فيتضمن إعداد المواطن إعدادا سليما وصحيحا بما يتفق ونظام البلاد وفلسفتها وكذلك ثقافة هذه البلاد التي تمثل طريقة الحياة الكلية لهذه البلاد وذلك لأن كفاءة العامل البشري

ومهاراته وتثقيفه مهمة للغاية في عملية التنمية والتقدم، وتطوير العنصر البشري إنما يشمل أشياء كثيرة من أهمها التعليم والنمو في المهارات والرغبة في العمل والتعليم إذا كان عاملا مهما في عملية التنمية فإن هناك مهارات ومستويات معينة من الخبرة العملية والتطبيقية مطلوبة عند غيرها، ويؤدي التعليم الفني والإداري إلى كثير من هذه المهارات والمستويات التي من شأنها تحسين مدى التطوير في قدرات العنصر البشري العملية والفنية بالإضافة إلى أن هذا التطور والنمو سيؤدي إلى زيادة عدالة التوزيع في الدخل والخدمات.

والخلاصة فإن التنمية الاجتماعية مهمشة بمجالات الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وغير ذلك كما تركز بصفة خاصة على تنمية الموارد البشرية والعمالة أكثر من الموارد المادية وتهدف من خلال هذا الاهتمام إلى إحداث تغييرات في الأفراد للتقدم والنمو سواء في الناحية النفسية أو العقلية وغايتها من ذلك إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عملية الإنتاج.

التنمية الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة

مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي في الدرجة الأولى مسألة التوزيع المنصف للثروة والخبرات ومسألة توفر المواد المادية اللازمة والتنظيم الاجتماعي الملائم للتوزيع المنصف. وهذه أمور تتفاوت من مجتمع الى آخر ومن دولة الى أخرى[١]، ولا تستطيع ان تطلب دولة فقيرة أن توفر ما توفره دولة غنية لمواطنيها، ويحاول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ تأكيد مقولة مفادها أن العولمة توفر فرص كبيرة لتقدم البشرية ولكنه يضع لها شرطاً هو فقط بوجود حاكمية قوية أو حسن الإدارة[٢].

ولا يعقل أن يكون على مواطن دولة ما واجب توفير إجازة مدفوعة الراتب لمواطن الدولة الفقيرة. أما في مجال الحقوق المدنية والسياسية فقدرة الدولة الفقيرة لا تقل عن قدرة الدولة الغنية.

في مجال الحقوق الخاصة أو مجال حقوق المواطن وليس في مجال حقوق الإنسان، لا يمكن إنكار حقيقة مفادها أن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية تتطلب حداً أدنى من الشروط المعيشية (مثل توفير المأكل والملبس والمسكن..الخ) التي يتوجب على الدولة، بل قل على المجتمع الدولي، العمل على توفيرها، وفي حدود الإمكانات المتوفرة[٣].

في إطار ما اصطلح على تسميته بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هنالك مجال واسع للحديث عن الاولويات، فهنالك حاجات صارخة وملحة، وهناك منافع اقل إلحاحاً ولكنها في صميم مفاهيم العدالة الاجتماعية (سواء كانت هذه المفاهيم ليبرالية أو غير ليبرالية). فالمفهوم الليبرالي للمساواة مبني على أساس مساواة الناس كأفراد من حيث العناية والاحترام ولهذا المفهوم الليبرالي أبعاد[٤]، اقتصادية واجتماعية لايمكن التنكر لها.

الإسلام والتنمية الاجتماعية

إن الإسلام يجعل مبدأ العدالة الهدف المحوري الذي يدور حوله نظام الحكم ويقدمه إذا ماتعارض مع مبدأ الحرية، وهذا ما تعكسه أدبيات الإسلام التي تزدحم بمفردات العدل والأنصاف والإحسان بشكل يفوق مفردات الحرية. وليس ذلك تهميشاً لمبدأ الحرية بقدر ما هو ترتيب الأولويات[٥].

ولقد واجه النبي محمد (ﷺ) نفسه مواقف كثيرة من الإعراب اضطر للتسامح معها احتراماً لتلك السجية العربية، ووقف آخر يهدد الحاكم المسلم ((والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا))[٦]، إن المراجع لفكر رواد النهضة العربية يجد شيئا من وصف الكواكبي للاستبداد وتأثيراته السلبية في أخلاق الشعوب في بعض مظاهر آلية الضبط السلطوي- الريعي، التي تشهدها بعض الدول العربية[٧].

وكان من نتائج آلية الضبط السلطوي- الريعي[٨]، محاصرة المواطنين واختبار مدى تمسكهم بالحق وتواصيهم بالصبر مصداقا لقوله تعالى في سورة العصر، لقد خلف ذلك فراغاً اجتماعياً وغياباً للروح الوطنية وفتح المجال واسعاً لان تقوم العملة الرديئة بطرد العملة الجيدة من التداول، حيث استطاع صاحب التوجه النفعي الأناني القليل الكفاءة من طرد المواطن المتمسك بالحد الأدنى من المسؤولية الوطنية[٩].

فالدولة في الإسلام ذات طبيعة مزدوجة، فهي دولة دينية شرعاً وعقيدة بسلطة مدنية بشرية حكماً وإدارة، وهي دولة تستمد شرعيتها من الله وتستمد سلطتها من الأمة، فالتمييز داخل إطار هذه الدولة بين الديني والسياسي ضروري خصوصاً فيما يتعلق بالوصول الى السلطة وممارستها وتداولها بين الحكم والمعارضة التي يجب أن تحسم مدنياً أي شورياً وديمقراطياً[١٠].

غير إن الحرية مفهوم يصعب ضبطه وتحديده، والإفراط فيه يؤدي الى اختلال ميزان العدالة كما هو في ديمقراطيات الغرب اليوم، إذ أدى تضخيم هذا المفهوم وإسباغه على الفرد الى تفكيك المجتمع، وإلغاء مفهوم الأسرة التقليدي، بينما تحتل الأسرة (وليس الفرد) مكان الذروة في المجتمع الإسلامي[١١].

وإذا بقي التعاطي للسلطة والخلاف بمفهومها خاضعاً لمفاهيم التكفير والتفسيق والتمذهب الديني العقيدي والفقهي التي سادت بين المسلمين في التعاطي السياسي قديماً، فلا مستقبل للديمقراطية وحقوق الإنسان[١٢].

الفقر وانعكاساته المجتمعية

ما يهمنا هنا الإشارة الى موضوعين رئيسيين يتعلقان بالكيفية التي تم من خلالها تناول الفقر وانعكاساته المجتمعية في الدول العربية[١٣]، الأول: إن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو الفقر المادي، كما يعبر عن وضع اجتماعي هو الاستبعاد والتهميش وظل يشكل مصدر تهديد خطير للأمن الاجتماعي في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، ويوضح جدول –١– الإنسانية في أدنى صورها نتيجة الفقر، سكان بدون خدمات صحية، سكان بدون مياه مأمونة، سكان بدون مرافق للصرف الصحي.

جدول –١– الفقر والخدمات الاجتماعية

البلد	سكان بدون خدمات صحية (بالملايين) ١٩٨٥– ١٩٩٥	سكان بدون مياه مأمونة (بالملايين) ١٩٩٠–١٩٩٥	سكان بدون مرافق للصرف الصحي (بالملايين)
الأردن	٠,١	٠,٥	٠,٢
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠,١	٠,٤
البحرين	–	–	–
تونس	٠,٩	٠,١	٠,٣
الجزائر	٠,٥	٥,٦	٦,١
جزر القمر	–	–	–
جيبوتي	–	–	–

السعودية	٠,٥	٠,٩	٢,٤
السودان	٠,٨	١٠,٧	٢٠,٨
سوريا	١,٤	٢,١	٢,٣
الصومال	٦,٥	٥,٦	٧,٣
العراق	١,٤	١٠,٩	٥,٨
عمان	٠,١	٠,٧	٠,٤
قطر	–	–	–
الكويت	–	–	–
لبنان	٠,١	٠,٢	١,٠
ليبيا	–	٠,٢	٠,١
مصر	٠,٦	١٢,١	٣٠,٢
المغرب	٧,٨	١١,٧	١٥,٣
موريتانيا	٠,٨	٠,٧	–
اليمن	٨,٢	٥,٩	٤,٦
مجموع الوطن العربي	٣٦,٩	٦٨	٩٧,٢
جميع البلدان النامية البلدان الأقل نمواً أفريقيا جنوب الصحراء	٧٩٠ ٥٢٢٠ ٥٤٤٠	١٢٨٠ ٢٦٠ ٢١٠	٢٥٣٠ ٢٧٠ ٢٩٠
البلدان الصناعية	٣٧٩٠	–	–
العالم	١٥٥٨٠	–	–

وثانياً: فان إحدى العلامات المميزة لعقد التسعينات هو ما طرحته ستراتيجية إزالة الفقر من توجهات لمواجهة هذه المشكلة، وقد دعت هذه الستراتيجية الى إبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والسوق والمجتمع على أساس من التكامل والتضافر وتنمية معايير التعاون والحياة المجتمعية والشبكات الاجتماعية وإطلاق طاقات الفقراء وتعميق وعي النساء بقضيتهن وإيجاد ودعم لشبكات الأمان الاجتماعي(١٤).

حين يطرح البرنامج الإنمائي ستراتيجية ازالة الفقر ليطبق على جميع المجتمعات من دون الدخول في تفاصيل خريطة الفقر وسماته ومسبباته على مستوى كل قطر عربي، وعلى صعيد اخر فان المنظمات الدولية

الكبيرة تطالب بضرورة الاهتمام بالفقراء، من دون تقديم العون اللازم لذلك. ويوضح جدول –٢– مدى العناية بالمرأة واحترام انسانيتها نتيجة الفقر .

جدول –٢– الفقر وعدم العناية بالمرأة

البلد	النساء الحوامل الآتي تبلغ اعمارهن ١٥–٤٩ عاماً ويعانين من فقر الدم (بامئة) ١٩٧٥–١٩٩١	حالات الولادة تحت إشراف موظفين حيين مدربين (بامئة) ١٩٨٣–١٩٩٤	معدل الوفيات لنفاسية (لكل ١٠٠ألف مولود حي) ١٩٩٤
الأردن	–	٨٧	١٥٠
الإمارات العربية المتحدة	–	٩٩	٢٦
البحرين	–	–	٦٠
تونس	٣٨,٠	٦٩	١٧٠
الجزائر	–	١٥	١٦٠
جزر القمر	–	–	٩٥٠
جيبوتي	–	–	٥٧٠
السعودية	٢٣,٠	٩٠	١٣٠

تابع جدول ٢

البلد	النساء الحوامل الآتي تبلغ اعمارهن ١٥–٤٩ عاماً ويعانين من فقر الدم (بامئة) ١٩٧٥–١٩٩١	حالات الولادة تحت إشراف موظفين حيين مدربين (بامئة) ١٩٨٣–١٩٩٤	معدل الوفيات لنفاسية (لكل ١٠٠ألف مولود حي) ١٩٩٤
السودان	٥٠,٠	٦٩	٦٦٠
سوريا	–	٦١	١٨٠
الصومال	–	٢	١٦٠٠
العراق	–	٥٠	٣١٠
عمان	–	٦٠	١٩٠

قطر	–	–	–
الكويت	–	٩٩	٢٩
لبنان	–	٤٥	٣٠٠
ليبيا	–	٧٦	٢٢٠
مصر	٧٥	٤١	١٧٠
المغرب	–	٣١	٦١٠
موريتانيا	٢٤,٠	٤٠	٩٣٠
اليمن	–	١٦	١٤٠٠
مجموع الوطن العربي	–	٤٦,٠	٤١٤,٠
جميع البلدان النامية البلدان الأقل نمواً أفريقيا جنوب الصحراء	– – –	٦٣ ٢٩ ٣٩	٣٨٤ ١٠١٥ ٩٢٩
البلدان الصناعية	–	٩٩	٢٨
العالم	–	٦٩	٣٠٧

فالبنك الدولي يطالب باجتثاث الفقر وجاء في احد بياناته بأنه من غير المسموح به اطلاقاً، والعالم في القرن الحادي والعشرين استمرار وجود الملايين اللذين لا يتوافر لهم المستوى الأدنى المقبول من التعليم والصحة والتغذية ويوضح جدول –٣– مستوى التعليم في الدول العربية من حيث نسبة الأمية بين الكبار ثم نسبة الأمية بين الإناث ويوضح ايضاً وجود أطفال خارج المدارس الابتدائية.

جدول–٣– التنمية الاجتماعية وانتار الامية

البلد	الأمية بين الكبار (١٥سنة فأكثر) (بالملايين) ١٩٩٥	الأمية بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) (بالملايين) ١٩٩٥	أطفال خارج المدارس الابتدائية (بالآلاف) ١٩٩٢

الأردن	٠,٤	٠,٣	٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣	٠,١	–
البحرين	٠,١	٠	٦٥
تونس	١,٩	١,٣	٤٨
الجزائر	٦,٦	٤,٣	٥٣٤
جزر القمر	٠,١	٠,١	–
جيبوتي	٠,٢	٠,١	٤٥
السعودية	٣,٩	٢,١	٩٥٢
السودان	٨,٥	٥,٢	–
سوريا	٢,٣	١,٧	٢٢
الصومال	–	–	–
العراق	٤,٨	٣,٢	١٨٠
عمان	–	–	٥٠
قطر	٠,١	٠	٣
الكويت	٠,٢	٠,١	–
البلد	الأمية بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) (بالملايين) ١٩٩٥	الأمية بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) (بالملايين) ١٩٩٥	أطفال خارج المدارس الابتدائية (بالآلاف) ١٩٩٢
لبنان	٠,٢	٠,١	–
ليبيا	٠,٧	٠,٥	–
مصر	١٩,٠	١١,٨	–
المغرب	٩,٧	٦,٠	١٦٤٥
موريتانيا	٠,٨	٠,٥	–
اليمن	–	–	–
مجموع الوطن العربي	٥٩,٨	٣٧,٤	٣٦٠٤

جميع البلدان النامية	٨٥٠	٥٤٠	–
البلدان الأقل نمواً	٣٦٠	١٥٠	٩٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٩٠	١٢٠	٨٠
البلدان الصناعية	–	–	–
العالم	–	–	–

ينبغي أن تكون الأولوية العليا في البلدان النامية لاستثمار الموارد البشرية حتى لا تصبح أوجه القصور في رأس المال البشري عائقاً للتنمية او عاملاً يؤدي الى إبقاء الناس في حالة فقر مطلق[١٥]، ويوضح جدول – ٤– بعض أوجه العناية بالاستثمار البشري[١٦]، إلا وهو الطفل فيوضح نسبة الأولاد الذين يولدون ناقصي الوزن، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن[١٧].

جدول– ٤– التنمية الاجتماعية ومعدل وفيات الأطفال

البلد	الأولاد الذين يولدون ناقصي الوزن (بامئة) ١٩٨٣–١٩٩٤	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٣	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٤	أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن (بامئة) ١٩٨٥–١٩٩٥
الأردن	٧	٣٥	٢٥	٦
الأمارات العربية المتحدة	٦	١٨	٢٠	–
البحرين	–	١٨	٢٠	–

تونس	٨	٤٣	٣٤	١٠
الجزائر	٩	٥٤	٦٥	٩
جزر القمر	–	٨٨	١٢٦	–
جيبوتي	–	١١٤	١٥٨	٢٣
السعودية	٧	٢٨	٣٦	–
السودان	١٥	٧٧	١٢٢	–
سوريا	١١	٣٩	٣٨	١٢
الصومال	١٦	١٢١	٢١١	–
العراق	١٥	٥٨	٧١	١٢
عمان	١٠	٢٩	٢٧	٢٤
قطر	–	٢٠	٢٤	–
الكويت	٧	١٨	١٤	–
لبنان	١٠	٣٤	٤٠	–
ليبيا	–	٦٧	٩٥	–
مصر	١٠	٦٦	٥٢	٩
المغرب	٩	٦٧	٥٦	٩

البلد	الأولاد الذين يولدون ناقصي الوزن (بامئة) ١٩٨٣-١٩٩٤	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٣	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٤	أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن (بامئة) ١٩٨٥-١٩٩٥
موريتانيا	١١	١٠٠	١٩٩	٤٨
اليمن	١٩	١١٩	١١٢	٣٠
مجموع الوطن العربي	١١,٠	٦٤,٠	٧١,٠	–
جميع البلدان النامية	١٩	٧٠	٩٧	٣٢
البلدان الأقل نمواً	٢٣	١١٠	١٧١	٤٣

أفريقيا جنوب الصحراء	١٦	٩٧	١٧٤	٣١
البلدان الصناعية	٦	١٣	١٨	٤
العالم	١٨	٦٣	٨٦	٣١

التنمية الاجتماعية في العراق

لم تحقق التنمية الاجتماعية في العراق ما يتناسب مع ما انفق عليها، أن لم نقل إنها فشلت، ذلك لان المطلوب هو ليس مجرد الإنفاق. فكيف سيكون الأمر إذا ضاقت مصادر الإنفاق والتمويل كما حدث بعد عام ١٩٩١، ولذلك فان أي تصور مستقبلي للتنمية الاجتماعية في العراق لابد من أن ينطلق من تشخيص عوامل الإخفاقات السابقة طوال أكثر من عقدين. وفي اعتقادنا إن أول تلك العوامل هو أن النظم الشمولية وتفتقر الى الرؤية المرنة للواقع، فإنها تحول المجتمع. ذاته الى أداة تصبح فيه التنمية الاجتماعية فعلاً يلبي حاجة السلطة الى الدعاية لذاتها، والى الهياكل التي تعزز هيمنتها، وليس فعلاً يلبي حاجات الإنسان والمجتمع.

والتنمية فعلٌ مركباً يبدأ بنقد ما هو قائم في المجتمع كي يقدم البدائل. وهو إذ يبدأ بالإنسان وينتهي إليه. فانه يجند كل الممكنات المتاحة ويستثمر الطاقات لكي يعزز الانجاز بالانجاز. وحين نقول أن التنمية فعل مركب وان عناصره متفاضلة متكاملة فهذا لايعني صعوبته فقط بل يعني إن الاجتهاد حوله واسع ومتعدد الأوجه وهو ساحة للتنظير الايديولوجي، بقدر ما هو خطاب لوعود يوتوبية[١٨].

وان شروط نجاح التنمية الاجتماعية في العراق في ضوء عوامل الآفاق التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين تلخص فيما يلي:

١. رؤية حكيمة ورشيدة ذات سلطة إنسانية.

٢. تمويل مركزي للمشاريع والبرامج الستراتيجية وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والإسكان.
٣. تمويل أهلي وأنشطة تطوعية لبعض برامج العمل الاجتماعي وخصوصاً تلك التي تخص شرائح وفئات اجتماعية معينة.
٤. مجتمع مدني مؤلف من منظمات ذات حضور فاعل في حياة الناس .
٥. سياسة فاعلة لتطبيق شروط النوع الاجتماعي.
٦. مظلات أمان وضمان اجتماعي.
٧. دراسات تخصصية منجزة.
٨. دراسات علمية.
٩. نظم قانونية مرنة.

إن التحولات الاجتماعية السريعة التي شهدها المجتمع العراقي، وانهيار الفئة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر كلها عوامل أدت الى زيادة التوترات الاجتماعية وفتحت الطريق أمام المزيد من الانتكاسات المتكررة التي عرضت البناء الاجتماعي لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين الى إتباع سياسات اجتماعية جديدة تستهدف الحد من هذه الانعكاسات وتخفيف وطأتها، وبخاصة على الشرائح الفقيرة وبعض الفئات الأكثر تعرضاً للصدمات (Vulnerable Group) مثل العاطلين عن العمل والمهمشين والإناث الفقيرات والمتسربين من العملية التربوية، وكذلك المعوقين والمسنين وغيرهم.

وما دامت شبكات الأمان الاجتماعي تتكون من حزمة من البرامج الممولة بواسطة الدولة بالدرجة الأولى، يضاف الى ذلك قدر من التمويل الذي توفره المنظمات غير الحكومية أو المقدمة في إطار برامج المعونة من خلال الشبكات الخاصة، فان هذه الشبكات تعتمد على مجموعة من الآليات الأساسية غداء، صحة، نقل، تعليم،... الخ وبرامج المساعدات والتحويلات

المادية والعينية للفئات الشديدة الفقر، وبرامج توليد فرص عمل أو إدخال للفئات التي يمكن مساعدتها على الاندماج الاجتماعي، وان أهم شبكات الأمان الاجتماعي في العراق هي[١٩]:

A: الشبكات الخاصة

التأمينات الاجتماعية (تشريعات التقاعد والضمان الاجتماعي: عسكرية ومدنية).

المساعدات الاجتماعية (تشريعات الرعاية الاجتماعية: الفقراء، المسنون، العجزة من الفقراء).

تشريعات رعاية الأحداث والقاصرين

برامج المساعدات والتحويلات المادية والعينية للفئات الشديدة الفقر.

برامج توليد فرص عمل أو إدخال للفئات التي يمكن مساعدتها على الاندماج الاجتماعي.

قانون صندوق الزكاة.

B: الشبكات الوطنية العامة

توفير الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع.

دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية (صحة، غذاء تعليم، نقل، وغيرها...).

تعزيز الرقابة على الأسعار.

وإذا كانت معطيات الواقع الفعلي في جميع الدول العربية تقلل من أهمية هذه الشبكات وفاعليتها في تخفيف المعاناة الأساسية للشرائح الفقيرة فيها. وتتباين من حيث تركيزها على المناطق الحضرية أو الريفية وان تلك الشبكات تعاني تبعات سمة عامة تتمثل في قلة مواردها التمويلية بخاصة[٢٠]. إن مكونات هذه الشبكة بعضها عام يستفيد منها المواطنون

جميعاً دون أي اعتبار لفقرهم، وقد اعتمد هذا المنهج في العراق من خلال دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة ومواصلات وطاقة وغيرها، حيث توسع في فترة الرفاهية الاقتصادية في السبعينات والثمانينات، ثم بدأ بالتراجع باتجاه استرجاع كامل الكلفة او جزء منها. والاتجاه نفسه اعتمد في نظام البطاقة التموينية حيث يحصل كل مواطن على نصيب متماثل، دون أي اعتبار لدرجة فقره أو غناه. أما البعض الآخر من عناصر الشبكة فهو خاص، إذ لاتمنح مزاياه إلا للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة في القانون المنظم. وهناك مخاطر أساسية لعل أبرزها[٢١]:

١. ضعف الاستهداف، حيث أن اغلبها لاتوجه توجيهاً دقيقاً الى الفقراء الحقيقيين، لابل إن البعض منها يساوي في المعاملة بين الفقراء وغيرهم. لقد أصبح قاع المجتمع يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والعاطلين وغيرهم من ضحايا البطالة والتضخم واللامساواة، مما يحد من الجهود المبذولة في بناء شبكات أمان اجتماعي فاعلة ونموذجية.
٢. تزايد معدلات التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي، في الوقت الذي بقيت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توسع من رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله.
٣. شيوع مظاهر الفساد الإداري الرشوة، التزوير، الاختلاس، التهريب الأمر الذي دفع العديد من البلدان الى اللجوء لإقامة شبكات أمان اجتماعي تتسم بالعمومية، لتجنب مشكلات إساءة تنفيذ السياسات الخاصة بشبكات الأمان الأكثر دقة. وهذه الشبكات في حقيقة الأمر لا تسهم في القضاء، على ظاهرة الفقر أو التخفيف منها، وإنما تخفف من حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء.

وفي العراق تؤكد المعطيات الواقعية عدم فاعلية اغلب عناصر الشبكة. فعلى سبيل المثال، يعكس راتب رعاية الأسرة للمشمولين في راتب الرعاية الاجتماعية ضعف دور هذا العنصر في الشبكة فمقياس الكفاءة اعتمد بشكل أساسي على عدد المستفيدين من هذا القانون دون البحث في المقوم الآخر، وهو مقدار التحويلات النقدية المقدمة .

جدول -٥- مقدار التحويلات النقدية المقدمة للأسر الفقيرة

السنة	العدد	مجموع المبالغ المصروفة (مليون دولار)
١٩٨٠	١٤٧	٠,٦
١٩٨٤	٤٤٧٤١	١٨
١٩٩٠	٧١٧٧٥	٣٥
١٩٩٨	٧٠٢٣٠	٥٨٦ (بعد اضافة ٢٠٠٠ دينار لكل راتب، أي حوالي دولار)
١٩٩٥	٧٠٦٤١	١,٨٦١ مليار
١٩٩٦	٦١٤٦٨	١,٦٠٦ مليار
١٩٩٨	٥٥٢١	١,٥٢٤ مليار
٢٠٠٠	٤٤٩٦١	٢,٤٥٢ مليار
٢٠٠١	٥٧٧١٤	١٣,٢٣٢ مليار

المصدر:

١. كوثر العبيدي: المضامين الاجتماعية والاقتصادية لراتب رعاية الأسرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣.
٢. د.عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والآفاق، مجلة المستقبل العربي، ٢٩٥، ٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٨١.

من مشاهدة الجدول يتبين تراجع أعداد الأسر مع ارتفاع حجم المبالغ المصروفة نظراً الى تآكل قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الى حد يمكن معه القول إن قيمة الراتب لم تعد تعني شيئاً في ظل التضخم وارتفاع أسعار السلع، لذا فان عدم كفاية الدخل سواء من خلال راتب الرعاية أو من خلال المصادر الأخرى، أدى الى الاعتماد على صناديق التكافل والزكاة وعلى الصدقات، بل على التسول أيضاً، وربما الاتجاه الى ارتكاب أشكال متعددة من السلوك المنحرف، وهدف التعرف على فاعلية الشبكة في التخفيف من ظاهرة الفقر.

جدول -٦- فاعلية الشبكة في التخفيف من مظاهر الفقر (عدد الأسر المستفيدة)

السنة	مجموع السكان الكلي/مليون	نسبة الفقر %	عدد الأسر الفقيرة	عدد الأسر المستفيدة	نسبة الأسر المستفيدة الى الأسر الفقيرة %
١٩٨٦	١٦,٣	٢٤	٥٢١٦٠٠	٤٧,٠٧١	٩
١٩٩٠	١٧,٩	٢٥	٥٦٩,٧٠٠	٦٥,٦٦٨	١١
١٩٩٤	٢٠	٧٠	١,٨٦٦,٦٧٠	٧٠,٢١٦	٣,٧٥

المصدر:

١. د.عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٨٢.
٢. يوسف الياس: الفئات الأولى بالرعاية وشبكات الأمان الاجتماعي، بحث مقدم الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مشروع إعداد خطة للتخفيف من الفقر في العراق، بغداد، ١٩٩٩.

يلاحظ أن مؤسسات لرعاية الأيتام ومن في حكمهم لم يكن يتناسب مع حجم المشكلة، وكذلك الحال بالنسبة الى أعداد المستفيدين، حيث ازداد عدد دور الرعاية الاجتماعية ثلاثاً فقط بين عامي ١٩٧٩ وكان عددها ٢٢ داراً، وعام ١٩٩٠ أصبح عددها ٢٥ داراً، إلا انه عاد وانخفض الى ١٩ داراً عام ١٩٩٨. أما أعداد دور الدولة للأيتام ومن في حكمهم وأعداد المستفيدين منها للسنوات ١٩٧٩-١٩٩٨ فيوضحها الجدول ٣.

جدول -٧- دور الدولة للأيتام والمستفيدين

السنة	عدد الدور	ذكور مستفيدون	إناث مستفيدات	المجموع
١٩٧٩	٢٢	٢٢٦	٧٧٧	١٠٠٣
١٩٨٧	٢٥	٦٥١	٤٠٠	١٠٥١
١٩٩٠	٢٥	٧٢٣	٤٨٠	١٢٠٣
١٩٩٨	١٩	٢٢٢	٣٢٠	٥٤٢

المصدر:

١. بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٢. د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٨٢.

لقد كان بناء الدولة العراقية شاقاً، وخصوصاً في النصف الأول من القرن العشرين[٢٢]. وفي منتصف العقد الرابع من القرن الماضي كان سكان الأرياف يشكلون ما نسبته ٦٥%. ومع إن ٢٥% من السكان يستوطنون المدن، فان مالا يقل عن ١٥% منهم كانوا مهاجرين .وقد كان العامل الرئيسي في توزيع السكان هو العامل الاقتصادي، فضلاً عن تأثير الكوارث الطبيعية وقسوة الإجراءات الإقطاعية[٢٣]. وفي هذه الفترة شهد العراق انتشاراً واسعاً لمختلف الأمراض وفي مقدمتها الملاريا بنسبة ٥٠,٤% من مجموع الأمراض السارية. واودت الملاريا بحياة ٥٠,٠٠٠ إنسان سنوياً.

ولم تكد حصة مصلحة الصحة العامة تزيد على ٦% من مجموع ميزانية البلاد مقابل ٣٠% للدفاع. وقد كشفت لجنة جامعة كولومبيا عن أن التعليم في العراق آنذاك كان يتسم بالجمود والابتعاد عن حياة الناس. ولم تكن ميزانية التعليم لتزيد على ١١%، ولم يتخرج من مراحل الدراسة الثلاث بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٤ سوى ٨١,٠٠٠ طالب ومن مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمي والطوعي في العراق قبل عام ١٩٥٨ هي:

١. مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية للأيتام والمعوقين.
٢. تأسيس وزارة للعمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩.
٣. تأسيس مديرية الخدمات الاجتماعية العامة عام ١٩٥٣.
٤. إنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية في المناطق المختلفة عام ١٩٥٢.
٥. إسهامات لمؤسسات أجنبية في مجالات التنمية الريفية (مثل برنامج النقطة الرابعة الأمريكية).

لقد حدثت تحولات مطلع العقد الخامس من القرن العشرين، فقد بدأت الحكومة العراقية بالحصول على ٥١% من عائدات النفط. وبذلك تحققت لها موارد يمكن أن تكون مصدراً لحركة تنموية مؤثرة على الصعيد الاجتماعي. وبدأت بالفعل تطبيق توصيات اللورد سولتر لانعاش الاقتصاد العراقي مركزة

على المشاريع الصناعية بعد عام ١٩٥٨. غير أن العمل الاجتماعي شهد انحساراً في أنشطته الطوعية واستمر تشتت الجهد بين عدت وزارات وخصوصاً العمل والداخلية والصحة. وخلال الفترة ١٩٥٨-١٩٧٠، اشتدت الصراعات السياسية في المجتمع العراقي، وكان لها تأثيرها المباشر في العملية التنموية. ومع ذلك صدرت قوانين ونظم اجتماعية مهمة في مجالات الرعاية الاجتماعية وإصلاح الأحداث والتأهيل المهني ومنع البغاء وغيرها. وكانت مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمية والطوعية في العراق بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٠ كما يأتي[٢٤]:

١. تراجع الأنشطة الطوعية والتركيز على الأنشطة الرسمية المؤسسية في إطار مدينة الرشاد.
٢. صدور مجموعة من القوانين والنظم المهمة مثل قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، نظام رعاية الأحداث، نظام المدرسة الإصلاحية.
٣. إنشاء مجلس التأهيل المهني.
٤. تزايد الانفاق على الخدمات الاجتماعية الايوائية من خلال تدعيم جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
٥. تحسن المستويات الصحية والتعليمية .

شهد المجتمع العراقي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ تطورات تنموية مهمة، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي العراقي نمواً كبيراً قدره حوالي ١١,٣% سنوياً بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠ وشهد المجال الاجتماعي بالذات نسبة نمو مقدارها ٥,٨% في التعليم والصحة بصورة أساسية[٢٥]. وتزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي من ٩٦٠ مليون دينار عام ١٩٧٦ الى مليار دينار بمعدل سنوي بلغ ١٠,٤% . وقدرت عائدات النفط بنحو ٩٥ مليار دولار، وعلى أساس ذلك بنيت خطتا التنمية القومية للاعوام ١٩٧٠-١٩٨٠، اما اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي في العراق ١٩٧٠-١٩٨٠ هي:

١. التعليم الإلزامي ومجانية التعليم واتساع نطاق التعليم الجامعي والمهني.
٢. الحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامي، شكل عدد الدارسين في ١٩٧٩/٧/١ حوالي ٩٠% من الأميين المستهدفين.
٣. تطوير الخدمات الصحية كماً ونوعاً، وكان معدل نمو المستشفيات ٢,٢% سنوياً.
٤. تراجع العمل الاجتماعي الطوعي والتركيز على الأنشطة المؤسسية الرسمية وتطوير هياكلها الإدارية والفنية. معدل نمو وحدات الرعاية الاجتماعية سنوياً ٨,٦%.
٥. التأكيد على أهمية البحث العلمي في مجالات التنمية الاجتماعية .
٦. صدور قانون الرعاية الاجتماعية ١٢٦ لعام ١٩٨٠.
٧. تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.

إن الجهود التي بذلت بين عامي ١٩٧٠ –١٩٨٠ سرعان ما تلاشت بفعل حرب الخليج الأولى التي تواصلت لثماني سنوات .وازدادت معها ضغوط السلطة، وتراجعت مؤشرات التنمية البشرية، ولم تعد التنمية حتى في أحسن حالاتها سوى محاولة لتخفيف من احتمالات الانفجار الاجتماعية او لاستيعاب بعض آثار الحرب. بل إن العمل الاجتماعي قد بدأ يتراجع على نحو واضح خلال عقد الثمانينات، حيث ألغيت المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتقلصت مضلة الضمان الاجتماعي للعمال، وتعاظمت أعداد الأسر الفقيرة والأسر التي تعولها الأرامل وزوجات الأسرى والمفقودين، كما تعاظمت وتراكمت ديون العراق الخارجية[٢٦].

ولم يعد العمل الاجتماعي يجد مصادر تمويل كافية. ذلك كله لايقارن بالظروف والظواهر التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين اثر دخول العراق للكويت، ودخوله حرباً خاسرة مدمرة عام ١٩٩١، واثر فرض الحصار

عليه بموجب القرار رقم ٦٦١ الذي صدر في ١٩٩٠/٨/٦. والواقع إن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي استخدمت في العقد الأخير من القرن العشرين أدت الى نوع من الحصار الداخلي تعزز يوماً بعد يوم. واحتاج العراق عام ١٩٩٥-١٩٩٦ الى ٢,٧ مليار دولار لسد النقص في الأغذية[٢٧]. وتناقص مؤشر القوة الشرائية للأسرة بين ٣,٦٢ عام ١٩٩٠ الى ٠,١٥. وهذا يعني أن الأسرة اضطرت الى لإنفاق ٨٠% من دخلها على الغذاء. وتراجع برنامج الرعاية الاجتماعية للأسرة الفقيرة وازداد عدد الأطفال المشردين المنتشرين في الشوارع، وتعاظم عبء الفقر على النساء مع استمرار تآكل الدخل وقيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية وازدياد مصادر تهديد الأمن الاجتماعي وظواهر السلوك المنحرف والرشوة والفساد الإداري وغيرها. ومع أهمية البطاقة التموينية[٢٨] فإنها لم تسد إلا حوالي ٣٥% من حاجة العراقيين .ولم تعد مجانية وإلزامية التعليم ومحو الأمية والضمان الصحي والاجتماعي سوى هياكل أو مسميات ضعيفة الأثر على صعيد الواقع[٢٩].

وبهدف تذليل العقبات والمشاكل التي تعترض برنامج شبكة الحماية الاجتماعية، قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور ادريس هادي صالح أن البنك الدولي أبدى استعداده التام لدعم برنامج الحماية الاجتماعية وتجهيز الوزارة بالأجهزة الحديثة للتنفيذ وتطويره بما يخدم العوائل العراقية التي سيشملها هذا البرنامج كمرحله أولى من الإعانات والمنح التي سيتم توزيعها خلال عام ٢٠٠٦ والبالغة مليون عائلة عراقية[٣٠]. وأوضح خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة المالية بحضور وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والسيدة سيمونه مارينسكو المدير التنفيذي لشركة /بوينك بيرنت/لإيجاد منافذ جديدة لشبكة اتصالات لأحدث الأجهزة لتسهيل عملية توزيع المنح على العوائل عن طريق البريد الالكتروني للقضاء على الأساليب التقليدية.

وأشار في حديثه خلال الاجتماع الذي حضره كبار المسؤولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة. إن لجنة الاتصالات والإعلام التي شكلتها الوزارة ستقوم بتنفيذ ١٥٠ لوحة معدنية ثابتة تحتوي على أهداف برنامج شبكة الحماية الاجتماعية يتم تثبيتها في الأماكن العامة وأماكن التجمعات المختلفة في بغداد والمحافظات فضلاً عن إصدار البوسترات والكراسات والإعلانات في الفضائيات العراقية والعربية والصحف المحلية. وبين ضرورة أن يلعب الإعلام دوراً مهماً وأساسياً بروح شفافة وعقول ناضجة وإيصال المعلومات الى المواطنين بكل يسر وسهولة. والابتعاد عن الأساليب الروتينية والتعجيزية كما أوضح الوزير بأنه سيتم ربط جميع المحافظات بقاعدة المعلومات في مركز الوزارة لتنفيذ الشبكة.

وأوضح أن هذا النظام قابل للتقويم كل ٦ أشهر كمرحلة أولى ويكون تقويمه من قبل المختصين من اجل توسيع قاعدة المشمولين بالشبكة. لان هذا البرنامج يعد من البرامج المهمة والأساسية التي تساعد على رفع المستوى المعيشي والاقتصادي للفرد العراقي.

ذكرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي ٢٠% من إجمالي عدد السكان. وقالت ليلى كاظم عزيز المديرة العامة في دائرة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إن الدراسات التي أجرتها الوزارة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للتنمية، بينت إن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي ٢٠% من إجمالي عدد السكان. وأضافت أن حوالي مليوني عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر وإنما دون مستوى خط الفقر على أساس المقاييس في ضوء المؤشرات والتي تحددت بدولار للفرد الواحد[٣١].

وأوضحت عزيز انه بعد الحرب برزت ظاهرة خطيرة في المجتمع العراقي وهي ظاهرة الفقر والتي من أهم أسبابها البطالة وحوادث العنف وإلغاء

الكثير من الدوائر والوزارات، مشيرة الى أن رؤية الوزارة لعدد المشمولين برعاية الأسرة يكاد يكون قطرة في بحر قياسا مع الأعداد الهائلة من الفقراء. وأشارت المسؤولة الى (أن عدد المشمولين حتى هذه اللحظة هو ١٧١ الف أسرة على مستوى العراق براتب ٤٠ الى ٥٠ الف دينار عراقي في الشهر حوالي ٣٠ دولارا أمريكيا وهو ضئيل قياسا للحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق.

يذكر إن من أهم أهداف قانون الرعاية الاجتماعية الرقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ كان منح راتب حكومي الي العائلات المتدنية الدخل او المعدومة والمقسمة الى ثماني فئات.

من جهة أخرى، قال السيد هادي جليل كاظم مدير قسم الرعاية الاجتماعية في بابل أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خصصت معونات لـ (٤٦) الف شخص سيتم استقبالها خلال عام ٢٠٠٦ حيث سيتم شمولهم بقانون شبكة الرعاية الاجتماعية.

وبين كاظم أن المشمولين بهذا القانون هم العاطلون عن العمل والعاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة والمرض بالإضافة الى المطلقات والأرامل اللواتي لديهن أطفالا قاصرين إضافة إلى زوجات السجناء والمحكومين لمدة سنتين فأكثر وأضاف إن الطلبة المتزوجين شملهم القرار لأول مرة بشرط استمرارهم بالدراسة والمصابين بالشلل الرباعي والمكفوفين من فاقدي البصر[٣٢].

الاستنتاجات

ينعكس الأمر على العراق باعتباره أحد الدول النامية، فغياب التنمية الاجتماعية في العراق يشكل أحد الملامح الأساسية في العراق، وذلك على الرغم من أن العراق يمتلك من الثروات ما تؤهله إلى أن يحقق تنمية

اقتصادية ينجم عنها بالمحصلة تطور وتنمية على الصعيد الاجتماعي، ولعل من أبرز سمات غياب التنمية الاجتماعية في العراق ضعف مستوى التعليم، ضعف المستوى الصحي للمواطن العراقي فضلا عن نقص كبير في عدد المساكن الملائمة وغيرها من المستلزمات الأساسية للحياة بحيث أصبح المواطن العراقي يعاني بشكل كبير من أبسط مستلزمات الحياة، وبما أن العراق مقبل على تغير كبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية فإن من الأولويات الأساسية التي يجب أن يتم الاهتمام بها من قبل أي حكومة عراقية قادمة هو العمل على تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية تعيد التوازن لحياة المواطن العراقي الذي ظل يعاني الأمرين بسبب الحروب المتواصلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت محصلتها الأساسية إنهاك ومعاناة المواطن العراقي، ولذلك حان الوقت لكي نعيد الاهتمام بهذا المواطن لكي يكون للحياة معنى، ورب سائل يسأل عن الأسس التي يمكن من خلالها وعن طريقها تحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية في العراق، ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل بالقول بأن التعليم يعد أحد العناصر الأساسية والمهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية في العراق، ولذلك يتوجب على أية حكومة عراقية قادمة أن تجعل التعليم من أولوياتها الرئيسية خصوصا في الوقت الحاضر نتيجة دور التعليم في خلق أجيال متعلمة تساهم في بناء العراق وتعمل على تطوير وتحقيق تقدمه، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق زيادة حجم التخصيص الممنوح للتعليم والتدريب على صعيد الخطط الاقتصادية فضلا عن الاهتمام بالتعليم الخاص بمرحلة ما قبل المدرسة (أي رياض الأطفال، والتركيز على المدارس الفنية والمهنية الثانوية والتي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب التلميذ بمهارت العمل اللازمة بالإضافة إلى إيجاد ومنح اهتمام خاص لتدريب المعلمين وتأهيلهم وذلك من خلال تأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين والهدف من وراء ذلك هو تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لأعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي، وأخيرا وليس

أخرا، يجب أن تلجأ الحكومة العراقية إلى إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو اقامة العديد مما يعرف بـ (المدارس الذكية) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد التلاميذ على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة ومن المواد التي يتم الاعتناء بها من تلك المدارس أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية، وذلك أن (المدارس الذكية) ستعمل على إدخال البلاد في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في المستقبل.

أما على المستوى الصحي فيتوجب على الحكومة العراقية أن تركز على برامج خاصة بتنمية وتطوير القطاع الصحي بالعراق عن طريق تقديم مدى متكامل وواسع وشامل من الخدمات الصحية النوعية وتشمل الرعاية الصحية الأولية والمتقدمة ومن تلك البرامج على سبيل المثال برنامج الحياة الصحية النموذجية وبرنامج الحضانة من الأمراض وبرنامج السلامة الوظيفية والصحية وبرامج خدمات الرعاية الطبية وبرامج القوة البشرية الصحية وأخيرا برامج البحوث والتطوير الطبية فضلا عن زيادة عدد الأطباء والمستشفيات نسبة إلى المواطنين العراقيين.

ويتوجب على الحكومة العراقية المقبلة أن تبذل قصارى جهدها لتحسين مستوى معيشة المواطن العراقي ويكون الأساس في ذلك إيجاد وخلق مرحلة جديدة وتحسين وتطوير هيكلية التوظيف لأنه أساس من تحسين مستوى معيشة المواطن العراقي فضلا من تخفيض مستوى الفقر عن طريق منح إعانات مالية للفقراء خصوصا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة وتأسيس صندوق لدعم الفقراء وإنشاء مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية وتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء والعمل على إيجاد ضمان اجتماعي للعاملين وأخيرا

ولـيس أخـرا التركيـز علـى نـواحي الحيـاة العائليـة والاهتمـام بالنسـاء والشـباب ووضـع برامج خاصـة بتطـوير العائلـة وتقويتهـا وخلـق عائلـة صـحية ومسـتقرة ومتجانسـة ومـن تلـك البـرامج بـرامج تركـز علـى الـزواج، الوالـدين، الأبـوة، تطـوير المـراهقين الاهتمـام بتطـوير الجانـب الثقـافي الـذي يعـد الأسـاس فـي تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية فضـلاً عن الاهتمام بالبعد البيئي، ونقول إنـه يتوجب على أية حكومة عراقية قادمة معالجة هذه القضايا بشكل أساسي إذا ما أرادت قيام تنمية اجتماعية حقيقية في العراق.

Social development in Iraq

Dr. Rawa Zeki Younis yihyia ALtawel
Assistant Profesor
Economic and Social Dept. Regional, Mosul University

Abstract

This is reflected on Iraq as one of the developing countries, the absence of social development in Iraq is one of the highlights of Iraq, despite the fact that Iraq possessed of wealth of which qualify it to achieve economic development, resulting in nutshell development and development at the social level, and perhaps the most striking features of the absence of social development in Iraq, the low level of education, poor health of Iraqi citizens as well as a significant shortfall in the number of adequate housing and other basic necessities of life so that Iraqi citizens suffered greatly from the most basic necessities of life, and that Iraq is on the verge of significant change in the political and economic conditions it is the key priorities that must be taken care of by any coming Iraqi government is working towards the development of a genuine social re-balance to the lives of the Iraqi citizen.

الهوامش والمصادر

(١) د. السيد محمد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٣، ص٣٥٩-٣٨٧.

(٢) جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الامم المتحدة، ١٩٩٩، نيويورك، ص١٤.

(٣) غير أن الأشياء المرغوبة شيء والحقوق بالمعنى الدقيق شيء آخر. ولكن هذا التحليل لايمنع بأي حال من الأحوال ان تتحول المطالب المشروعة لشعوب بعض الدول الى حقوق معترف بها.

(٤) د. سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٨٤.

(٥) د. برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧١-١٩٠.

(٦) فالحرية عند العرب كانت مكتسباً بديهاً لا يستدعي فتح جبهة للمطالبة بها فقد منحت الصحراء العرب حرية التعبير والاجتماع والتنقل والتجارة والملكية حتى صارت من سجاياهم، فلم يكن احد يملك الوقوف امام حرية النقد والتعبير حتى لو بلغت حد التطاول.

(٧) د. علي خليفة الكواري وأسامة عبدالرحمن وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٦.

(٨) عبدالرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، أعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٨٤-٤٩٤.

(٩) فاتسلاف هافل، كتاب مفتوح الى غوستاف هوساك، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٣٧.

(١٠) وانزوى بذلك أصحاب الحس الوطني أو المهني واستكانت أغلبيتهم تحت طائلة الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهذه الظاهرة تستحق دراسة معمقة في علم النفس السياسي وتكيف السلوك الاجتماعي ضد المصالح والاعتبارات الاجتماعية المستقبلية.

(١١) د. محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٣، بيروت، ١٩٩٦، ص٤-١٢.

(١٢) لذا فان ما هو من الديمقراطية من ماهو ليس منها ليست عملية مداهنة بقدر ما هي مقاربة وذلك لإيجاد نموذج للديمقراطية يحافظ على أهدافها وينسجم مع ثقافتنا وقيمنا وثوابتنا الاجتماعية .

(١٣) سيكون من أصعب المهام في النظرية وفي الممارسة أمام الديمقراطيين الإسلاميين، في وضع الحدود التمييزية الفاصلة وعدم الفصل المطلق بين الدين والسياسة في الإسلام.

(١٤) د. عدنان ياسين مصطفى، شبكات الأمان الاجتماعي العربية الفعل، والتحدي، دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد ٥، العراق، ٢٠٠٠، ص٤٩-٦٧.

(١٥) ليلى الخواجة، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة منتدى إقليمي: العالم العربي والعولمة تحديات وفرص، تونس، ١٩٩٩، ص٣.

(١٦) The world Bank, ١٩٩٥, investing in people, The world Bank in action, Washington. D.c ١٩٩٥,p٥.

(١٧) United Nations , Human Development Report , ٢٠٠٨ .

(١٨) وتظهر الخطورة حين تضفي السلطة على أوامرها ونواهيها طابع القداسة. ولان النظم الشمولية مركزية على نحو مغلق، فإنها هي التي تخطط، وهي التي تمول، كما انها هي وليس غيرها من يوجد ويطبق معايير النجاح والفشل، وبالتالي فهي تخنق المبادرات الفردية والطوعية، وتضيق ساحة المجتمع المدني ومنظماته لكي توجد منظماتها الخاصة المستقلة عنها نظرياً، والدائرة حولها واقعياً.

(١٩) د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والآفاق، مجلة المستقبل العربي، ٢٩٥، ٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص٧٩.

(٢٠) فان الخطوة تزداد في العراق بعد اتساع دائرة الفقر، وارتفاع نسبة الفئات المستهدفة الى إجمالي السكان، فضلاً عن غياب التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتنفيذها، مما يؤدي في اغلب الأحيان الى تداخل وازدواجية برامج المساعدة الممنوحة لبعض المناطق الجغرافية او لفئات اجتماعية معينة مقابل حرمان مناطق وفئات أخرى من أي شكل من أشكال الضمان المساندة الاجتماعية.

(٢١) د.عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٨٠.

(٢٢) وقد قدم الدكتور هاشم جواد في كتابه (مقدمة في كيان العراق الاجتماعي) وصفاً لايبعث على الرضا عن احوال العراق آنذاك : انظر د. هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ص١٨.

(٢٣) الدكتور هاشم جواد، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢٤) د.عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٧٠.

(٢٥) محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر، حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، ٢٠٠٠.

(٢٦) د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٧٢.

(٢٧) منظمة الأغذية والزراعة الدولية، برنامج الغذاء العالمي، تقرير رقم ٢٣٧، ١٩٩٣.
(٢٨) د. رواء زكي يونس الطويل، البطاقة التموينية وسيلة من وسائل مواجهة الحصار، دراسة ميدانية، مجلة ام المعارك، بغداد، كانون الثاني، ١٩٩٦.
(٢٩) د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٧٣.
(٣٠) عندما عقد اجتماع مشترك بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية وشركة بيرنك بوينت الوكالة العالمية للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٦. وتم خلال الاجتماع الاتفاق على عقد اجتماع مشترك بين الأجهزة المختصة في العاصمة المصرية القاهرة .
(٣١) د. رواء زكي يونس الطويل، المديونية والفقر مرآة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران، ٢٠٠٤.
(٣٢) خلال الاجتماع المشترك بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية وشركة بيرنك بوينت..